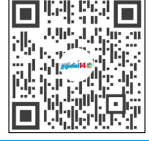


الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر • خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.



الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com



رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

محمد هشام باشراحيل

14october1968@gmail.com ■ 718188808 ■ Adv. 14october1968@gmail.com إميل الإعلانات

الاثنين 20 أبريل 2026 م الموافق 3 ذوالقعدة 1447 هـ - العدد 18122 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - صفحات 8 - 200 ريال

يوميات

استراتيجية المرساة

السيادية: رؤية لإعادة هيكلة قطاع تموين السفن في عدن

يكتبها / د. محمد علوي أمزريه *



مقدمة: إعادة تعريف الجغرافيا السياسية للطاقة
يشهد عام 2026 تحولات راديكالية في جيوبوليتيك المرات المائية الدولية، في ظل الأزمات المتلاحقة في مضيق هرمز، والتي أربكت حسابات كبرى شركات الملاحة، وفرضت واقعا يتسم بارتفاع المخاطر وعدم الملاحة، وتسارعت التوريط التقليدية. في هذا السياق المضطرب، تبرز استراتيجية "المرساة السيادية" كمقاربة متقدمة لإعادة تموضع عدن، ليس فقط كميناء محلي، بل كمنصة أمان لوجستي واقتصادي ملحة. ملاحية يمتد تأثيره عبر خليج عدن، والبحر الأحمر، وبحر العرب، وصولا إلى باب المندب.

إن الموقع الجيوستراتيجي الفريد لعن يمنحها قدرة استثنائية على الربط بين قارات العالم، وتأمين تدفقات الطاقة بعيدا عن بؤر التوتر، ما يجعل استعادة دورها الريادي في خدمات التموين بالوقود ضرورة سيادية واقتصادية ملحة. المحور الأول: استراتيجية "الانحراف الملاحي الصفر" ZERO DEVIATION STRATEGY

تعتمد هذه الاستراتيجية على تعظيم العائد الجغرافي لعن وتحويله إلى ميزة تنافسية مطلقة عبر:

التوسيع الميداني:

توسيع نطاق "المخاض المفتوح" OFFSHORE BUNKERING ZONE ليصل إلى 15 ميلا بحريا في أعالي البحار.

استقطاب السفن العملاقة:

تمكين ناقلات النفط العملاقة VLCC وسفن الحاويات الحديثة من التزود بالوقود دون مغادرة خطوط الملاحة الدولية.

الجدوى الاقتصادية:

تقليص زمن الانحراف بمقدار 15-20 ساعة، بما يعادل توفير مئات الآلاف من الدولارات لكل رحلة، مما يحول عدن إلى خيار تشغيلي حتمي.

المحور الثاني: الثورة الميكانيكية ونظام BOT لتحقيق السيادة الفنية، تقترح الاستراتيجية:

آلية BOT الموجهة:

استحلاب أسطول حديث من بارجات التموين عبر شركات دولية، مع نقل الملكية لاحقا للدولة.

نظام الامتياز الفني TECHNICAL CONCESSION: ربط التراخيص بامتلاك أصول حديثة (≥10 سنوات).

الرقابة الذكية:

استخدام عدادات القياس الكتلي MFM المرتبطة بغرفة عمليات مركزية لضمان الشفافية.

المحور الثالث: مصفاة عدن كمرکز خلط عالمي GLOBAL BLENDING HUB

التحول الصناعي:

تحويل المصفاة إلى مركز خلط لإنتاج وقود منخفض الكبريت VLSFO وفق المعايير الدولية.

تعظيم القيمة المضافة:

تحقيق أرباح أعلى مقارنة بإعادة بيع الوقود الجاهز، مع توفير تدفقات نقدية سريعة.

المحور الرابع: المنصات البحرية SBM بنظام الشراكة PPP

طرح استثماري دولي:

استقطاب شركات الطاقة لإنشاء منصات تفرغ عائمة في المياه العميقة.

حل الاختناقات:

تجاوز قيود الغواطس وضيق القنوات الملاحية.

التحديث التقني:

تطوير المراسي بأنظمة تحكم آلي متقدمة.

المحور الخامس: هندسة التكاليف والحماية السيادية

صندوق التكافل البحري:

تغطية فروقات التأمين وتقليل أثر المخاطر.

التسعير التنافسي:

تطبيق خصومات تصاعديّة تصل إلى 70% حسب حجم الطلب.

المحور السادس: التمويل الذاتي (صندوق استعادة المصفاة

آلية الاستقطاب:

تخصيص نسبة من كل طن وقود مباع لصالح الصندوق.

استدامة التطوير:

تمويل تحديث وحدات التكرير ومعالجة الكبريت ذاتيا.

المحور السابع: الرقمنة ولوجستيات "التوقف الواحد": نافذة رقمية موحدة BUNKER SINGLE WINDOW: إدارة الطلبات والمدفوعات والشهادات إلكترونيا.

تكامّل الخدمات:

تقديم خدمات الأطقم والصيانة والإمدادات في نقطة واحدة.

المحور الثامن: التنمية البشرية وبناء الجيل اللوجستي

فرص العمل النوعية:

خلق آلاف الوظائف في مجالات التكنولوجيا البحرية واللوجستيات.

التحول الاقتصادي:

تحويل عدن إلى مركز معرفي ومهني في الملاحة الدولية.

خاتمة الرؤية:

إن إعادة هيكلة قطاع التموين بالوقود في عدن ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل تمثل مشروع سيادة واستعادة دور تاريخي.

استراتيجية "المرساة السيادية" لا تبني مرافق فقط، بل تؤسس لمستقبل اقتصادي متكامل، يعيد لعن مكانتها كأحد أهم مراكز الطاقة والملاحة في العالم.

لنعد أن الأوان لأن تعلن عدن عودتها قلبا نابضا يربط بين البحار، ومحركا رئيسيا لاقتصاد المنطقة في عصر الطاقة الملاحية الجديد.

* رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن

بحضور رسمي وجماهيري..

تواصل أعمال معرض عدن الثالث للعمار والبناء

الاستثمار الصناعي والعماري وأيضا الاستثمار في مجال الثروات المعدنية وفي مجال الاحياء البحرية، منوها أن الكثير من المستثمرين في الداخل والخارج يعرفون أن ابن محافظة واعدة بالخير ورمالها وبحارها، ما يدعوننا إلى الترحيب بهم لأن يقيموا استثماراتهم الاستراتيجية فيها بكل أمن وطمأنينة.

بدهور أفادت ريام المردي مديرة الإعلام والتسويق والترويج في المنطقة الحرة - عدن بتصريح خاص لصحيفة 14 أكتوبر، أن المنطقة الحرة تعتبر إقامة هكذا معارض فرصة للمستثمرين والصناعيين ليقدموا منتجاتهم وفرصة لتبادل الخبرات بينهم، موضحة أن المنطقة الحرة تتميز بتقديم الفرص الاستثمارية مصحوبة بامتيازات وحوافز وتسهيلات كالإعفاءات الجمركية والضريبية وذلك وفق القانون الخاص بنشاط المنطقة الحرة ولائحته التنفيذية، مشيرة إلى أن عددا من الشركات العقارية التي تمارس نشاطها الاستثماري فوق أراضي المنطقة الحرة تشارك في هذا المعرض.

وكان قد حضر الافتتاح عدد من المسؤولين في وزارة الأشغال العامة والطرق، والشركات والمؤسسات العاملة في مجالات البناء والتشييد والاعمار ورجال الأعمال وجمع من المهتمين والاعلاميين.

بتمويل من البرنامج السعودي

تدشين مشروع دعم صغار المزارعين بحضرموت

وسأرب، بهدف دعم صغار المزارعين وتحسين الإنتاج الزراعي عبر إدخال التقنيات الحديثة وبناء القدرات، بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش. وأكد التميمي أهمية المشروع في تمكين المزارعين ورفع كفاءة القطاع الزراعي.. مشيدا بدور البرنامج السعودي ومؤسسة استجابة في دعم التنمية،

مشروع شبابي لإنشاء نقطة بيع لتسويق الأسماك في مديف بالغيضة

التي طورها شباب من أبناء محافظة المهرة، عقب مشاركتهم في برامج تدريبية ضمن "ترابض شباب 3" في زيادة الأعمال وإدارة المشاريع. وقد أسفر البرنامج عن تدريب 40 شابا، جرى توزيعهم على أربع مجموعات عمل، طورت مقترحات مشاريع خضعت لعملية تقييم وتصويت، انتهت باختيار أربعة مشاريع للتنفيذ بدعم من المجلس الثقافي البريطاني. ويشمل المشروع تجهيز وحفظ الأسماك وبيعها عبر نقطة بيع مخصصة بأسعار مناسبة، إضافة إلى خدمة التوصيل إلى المنازل، بما يلبي احتياجات السوق المحلي ويساهم في تقديم خدمة للمواطنين بسواعد شبابية. يأتي المشروع ضمن مجموعة من المبادرات

حريق منزل في خور مكسر بعدن يخلّف خسائر بـ (10 ملايين ريال)

المعيشة بالكامل، إضافة إلى إصابة أحد الأشخاص بحروق، حيث تم إسعافه إلى المستشفى وحالته مستقرة. وبيّنت أن الخسائر المادية قدرّت بنحو 10 ملايين ريال يمّني، فيما لا تزال أسباب الحريق مجهولة حتى الآن. وأكدت الأجهزة الأمنية أنها باشرت النزول الميداني ومعاينة الموقع واستكمال التحقيقات لمعرفة أسباب الحريق.

سرقة جهود المخلصين من الناشطين والمزارعين

والحقوق، فيسبب الإنجاز لغير أهله. لكن في النهاية، للإنجاز الحقيقي بصمة لا يمكن تقليدها بالكامل، وأصحاب الخبرة يميزون دائما بين صاحب الفكرة ومن هو مجرد "راكب موجة". يبقى اسمه مقترنا بالإنجاز. وللحديث بقية...

المستشار/ خالد الحصني

عابر سبيل



د. أحمد سنان

في ظل تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران وتأثيراتها العميقة على دول المنطقة، خاصة ما تتعرض له دول الخليج من هجمات على مرافقها المختلفة، دعت الكويت إلى مراجعة فاعلية الجامعة العربية.

نحن ننتقم القلق الكويتي جيدا، وربما تكون الكويت هي الدولة الوحيدة التي تتألم لها ونحس بها بكل مشاعرنا المزوجة بالامتنان والعرفان. لكن الوضع في الحالة هذه ليس له علاقة بمشاعر التضامن أو حتى الضجيج المفلعل بموازاة ما يدور في بلادنا والمنطقة عموما. إنه يرتبط بفعل سياسي عربي خرج عن السياق منذ أمد بعيد (يمكن توضيح ذلك السياق في تناولة لاحقة).

لكن ما يهمني اليوم هو التأكيد أولا على عدالة المطلب وعمق الخيبة التي نعيشها جميعا، وثانيا التشديد أنه ليس فقط الجامعة العربية التي تحتاج إلى مراجعة فعاليتها، بل وكل الكيانات العربية المشابهة، وهي ليست السبب الحقيقي فيما صرنا إليه.

يحتاج مجلس التعاون لدول الخليج - الذي تنتمي إليه الكويت - مراجعة لفعاليتها كهيئة جامعة لدول الخليج العربي، ودول منفردة بسياستها الإقليمية الدولية وحتى اليبينية. لقد ظهر هذا المجلس كبنية هشّة سياسيا وعسكريا واقتصاديا دفعة واحدة على الرغم من أن دوله ظلت لعقود تزوج له صورة وردية.

أزمتان عصفتا بالمجلس وبينتا عواره ووقفت دوله عاجزة عن الحركة وكأنها أصيبت بالشلل التام. كانت الأزمة الأولى مطلع يونيو 2017، عندما قاطعت الإمارات والسعودية والبحرين دولة قطر، وفرضت عليها حصارا خانقا بزعم دعم الأخيرة للإرهاب، وأسباب أخرى كثيرة، وانضمت بعض الدول إلى تلك القاطعة.

ولقد رأينا حجم الخسائر الاقتصادية التي نجمت عن تلك الأزمة، والتصدع السياسي الذي أصاب المجلس. أما الأزمة التالية هي التي تعيشها العلاقات الإماراتية والسعودية الآن، وتناغم دولة قطر مع السعودية في هذه المسألة.

وهذه المرة يختلف السبب. يكاد يجمع المراقبون، وحتى بعض الهيئات الدولية، أن هذه الأزمة ناجمة ليس عن تصادم أجددات البلدين فيما يخص النفوذ في اليمن فحسب، ولكن هناك أسباب حدودية وأسباب كاملة في تنافسية الدولتين وطموحهما. ولكن قبل ذلك أخفقت دول المجلس في إنشاء اقتصاد تكاملي وعضوا عنه اتجهت نحو التنافس غير المنضبط. واختلف الأعضاء على مضمون وقيادة ومكان العملة الموحدة والاتحاد الجمركي، إلى جانب بناء قوات دفاع مشتركة فعالة.

والاتحاد المغربي ليس بأحسن حال. كان يتوقع من الاتحاد أن يشكل رافعة قوية لتوحيد جهود دول المغرب العربي لمواجهة التحديات المتكررة في المنطقة ويساهم في دعم موقف دول الشرق. لكن الذي حصل أن المشكلات تفاقمت بين دول المغرب في قضايا مختلفة كثيرة، أهمها قضية الصحراء والمشكلات الحدودية بين تلك الدول، إلى جانب مشكلات الأمن والإرهاب والتهريب والمشكلات الداخلية الأكثر تعقيدا، وإذا بإسرائيل في قلب المنطقة.

أما الجامعة العربية، فحدث ولا حرج. فلم تضطلع الجامعة يوما بحل أي قضية عربية ثنائية أو جماعية، بل شكلت منصة لخلق المبررات الكافية للتدخل الخارجي فيها (غزو العراق للكويت، حرب تحرير الكويت، تدمير ليبيا وسوريا). هذه القضايا كان يمكن للجامعة العربية أن تحلها بأقل الخسائر لو توفرت إرادة سياسية حقة لدى الأنظمة العربية وأعطت تفويضا كاملا للجامعة. لكن الأنظمة العربية بسبب من تناقضاتها واختلفا أولوياتها وتحالفاتها والتزاماتها الخارجية، كانت دائما ما تلجأ إلى إجراء تعديلات على أنظمة ووثائق الجامعة حتى تم إفراغها من هدفها الأساسي. يمكن الحديث عن حالات كثيرة تكثرت فيها بعض الدول العربية ضد بعضها بتصويت من الجامعة.

باختصار، جميع البنى العربية، السياسية وغير السياسية، هي انكسار لطبيعة الأنظمة العربية التي لم تستطع تبني سياسة متجانسة. علاقات الدول العربية البيئية تتسم بالرؤية والشك، بل والعدوانية حيال بعضها البعض. وبالتالي لا يمكن تصور هيئات عربية مختلفة في مضمونها عن الأنظمة التي أنشأتها.

إنه من الضروري بمكان أن يتم البدء بمقاربة جديدة لطبيعة العلاقات العربية - العربية، ومراجعتها بصورة جدية، وبيان نقاط الاتفاق عمليا بدون مواربة والبناء عليها، وتجميد مواطن الاختلاف والعمل على حلها خطوة خطوة، وإلا فليس هناك من جدوى لمراجعة النتائج وترك المقدمات على حالها.

محطات

من أخطر أشكال الفساد السرقات المعنوية والمهنية؛ لأنها لا تسرق مالا أو شيئا ماديا فحسب، بل تسرق التعب والوقت والفكرة، وتحرص صاحب الإنجاز حقه في التقدير والاعتراف. يعرف هذا السلوك غالبا بـ "سرقة الجهد" أو "السلطو على الإنجاز"، ويظهر عندما يقوم شخص بمراقبة عمل الآخرين وخطواتهم، والاستفادة

من أفكارهم أو نتائجهم، ثم يعمل على إعادة تقديمها باسمه في محاولة لتصدر المشهد إعلاميا أو اجتماعيا، مع تهيمس صاحب الجهد الحقيقي. والأخطر من ذلك أن هذا التصرف قد يؤدي إلى إحباط المبدعين الحقيقيين، وفقدان الناس الثقة في بيئة العمل أو المجتمع، وتشجيع الانتهازية بدلا من الاجتهاد، بالإضافة إلى تزييف التاريخ

من أفضل دائما توثيق الجهد، وإبراز لكن في النهاية، للإنجاز الحقيقي بصمة لا يمكن تقليدها بالكامل، وأصحاب الخبرة يميزون دائما بين صاحب الفكرة ومن هو مجرد "راكب موجة". يبقى اسمه مقترنا بالإنجاز. وللحديث بقية...

فأفضل دائما توثيق الجهد، وإبراز لصاحب الحق، وعدم منح المتسلقين فرصة لاختطاف المشهد. من يحاول سرقة المشهد قد يلعب مؤقتا، لكن صاحب الأثر الحقيقي يبقى اسمه مقترنا بالإنجاز. وللحديث بقية...